AL DAR EXCHANGE

الـــدار للـــصـــرافـــة

تقريـــر الحوكـمة الســـنوي

عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2025

المحتوى

كلمة رئيس مجلس الإدارة	4
مقدمة	5
تطور الحوكمة المؤسسية وأبرز الإنجازات خلال عام 2025	7
نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها	9
1- القوانين والتعليمات المحلية	10
2- المواثيق والسياسات الداخلية	11
3- التعليمات والمعايير الدولية	11
المجلس	12
1- أحكام عامة	13
2- الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس ومسؤولياته	13
3- الأعضاء التنفيذيون وغير التنفيذيين والمستقلون	14
4- تشكيل مجلس الادارة	14
5- اجتماعات المجلس والدعوة إليها وحفظ قراراته	14
لجان مجلس الادارة	15
1- لجنة الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	16
2- لجنة التدقيق	16
3- لجنة الترشيحات والمكافآت	17
الإدارة التنفيذية	18
الهيكل التنظيمي والحوكمة المؤسسية	21
أبرز الإنجازات خلال عام 2025	23
1- التوسع الجغرافي وتعزيز الانتشار	24
2- تطوير الهوية المؤسسية وتعزيز الحضور السوقي	24
3- تطوير الهيكل التنظيمي وتعزيز الاشراف التشغيلي	25
4- تنمية الموارد البشرية وتطوير الكفاءات	25
5- تطوير تجربة العملاء وإطلاق مبادرات الولاء	26
6- التوسع في نشاط الذهب والفضة والمعادن الثمينة	26
7- العلاقات الاستراتيجية والشراكات	26
8- التطوير التقني والتحول الرقمي	26
9- تعزيز منظومة الرقابة الداخلية، مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والامتثال	27
10- تطوير أعمال الإدارة المالية وتعزيز الحوكمة المالية	28
11- الشهادات الدولية المعتمدة	28
إدارة المخاطر والرقابة	29
1- ادارة المخاطر	30
2- إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	31
3- إدارة الامتثال والحوكمة	31
4- التدقيق الداخلي	31
5- المدقق الخارجي	32

الإفصاح والشفافية 33
1- مصرف قطر المركزي 34
2- إدارة شؤون الشركات في وزارة التجارة والصناعة 34
3- هيئة الرقابة الشرعية 34
4- المساهمون 35
5- المراسلون والشركاء 35
6- العملاء 35
7- الموظفون 35
ختامًا 36
تقرير الإفصاحات 38
1- السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة 39
2- السير الذاتية للإدارة التنفيذية 41
3- اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2025 41
4- اجتماعات اللجان خلال عام 2025 42
5- الإفصاحات المالية 42
6- الشهادات والاعتمادات المؤسسية 43
7- المخالفات 43
8- النزاعات والدعاوى 43

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تُعد الحوكمة المؤسسية الرشيدة من الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز كفاءة الشركات واستدامة أعمالها، وتدعم قدرتها على تحقيق النمو المنظم والمتوازن، بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني ويحفظ حقوق المساهمين والعملاء وسائر أصحاب المصلحة. وانسجامًا مع رؤية دولة قطر الوطنية 2030، التي ترتكز على التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي، تواصل الجهات الرقابية والتنظيمية في دولة قطر تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية بما يضمن ترسيخ مبادئ الحوكمة وفق أفضل المعايير المحلية والدولية.

وانطلاقًا من إيماننا الراسخ بأن الإدارة الرشيدة تمثل الأساس المتين لتحقيق الأداء المتميز والنمو المستدام، يواصل مجلس إدارة شركة الدار لأعمال الصرافة التركيز على مجموعة من المحاور الرئيسية التي تشكل مرتكزًا لعمل الشركة وتوجهاتها المستقبلية، وفي مقدمتها:

- تطوير خدمات العملاء وتعزيز جودتها، مع التركيز على الابتكارات الرقمية و التوسع الجغرافي ما يمكّن الشركة من تقديم خدمات مالية آمنة ومتطورة وملائمة لاحتياجات السوق.
- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة والإفصاح وتعزيز الربحية ضمن إطار مؤسسي منضبط.
- الاستثمار في رأس المال البشري عبر استقطاب الكفاءات وتطوير المهارات وتعزيز بيئة العمل ورفع كفاءة التواصل والتنفيذ.
- الالتزام المستمر بالقوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية، بما يشمل دعم التوجهات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والاستدامة.

وقد شهد عام 2025 استمرار الشركة في ترسيخ نهجها القائم على الحوكمة والامتثال والتطوير المؤسسي، حيث واصلت تعزيز بنيتها التنظيمية والتشغيلية والرقابية والتقنية، كما حققت إنجازًا نوعيًا بحصولها على عدد من الشهادات الدولية المعتمدة في مجالات الجودة، والإدارة البيئية، والصحة والسلامة المهنية، وأمن المعلومات، وإدارة الخدمات، واستمرارية الأعمال، بما يعكس التزامها بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة أعمالها.

كما واصلت الشركة خلال العام تنفيذ خططها التوسعية، فارتفع عدد فروعها إلى 37 فرعًا بنهاية عام 2025، مع افتتاح أربعة فروع جديدة، ومواصلة التوسع في القنوات البديلة للخدمة، إلى جانب تطوير الأنظمة الرقمية وتعزيز أدوات الرقابة الداخلية والامتثال والتشغيل، بما ينسجم مع استراتيجيتها وأهدافها المستقبلية.

وفي هذا السياق، يسرني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أن أقدم لكم تقرير الحوكمة السنوي لعام 2025، والذي يعكس استمرار شركة الدار لأعمال الصرافة في تطوير إطار الحوكمة لديها، وتعزيز الرقابة الداخلية، ودعم الشفافية والنزاهة والمساءلة، بما يخدم أهدافها الاستراتيجية ويعزز قدرتها على تحقيق نمو مستدام وموثوق.

وفي الختام، نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وسمو الشيخ عبدالله بن حمد آل ثاني نائب الأمير، على دعمهما المتواصل لمسيرة النهضة والتنمية في الدولة. كما نتقدم بالشكر إلى سعادة محافظ مصرف قطر المركزي وجميع العاملين فيه، وإلى أعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين، وكافة موظفي الشركة، على جهودهم المتواصلة وإسهاماتهم في دعم نجاح الشركة وتعزيز مكانتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خليفه بن جاسم بن محمد ال ثاني
رئيس مجلس الإدارة



مقدمة

تُعد الحوكمة المؤسسية الفعالة من الدعائم الأساسية لاستدامة نجاح الشركات المالية وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها في بيئة تنظيمية وتشغيلية متغيرة. فمن خلال تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة، تتمكن الشركة من ترسيخ قواعد الشفافية والمساءلة والانضباط المؤسسي، ورفع كفاءة اتخاذ القرار، وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر، وحماية حقوق المساهمين والعملاء وأصحاب المصالح.

وفي هذا الإطار، واصلت شركة الدار لأعمال الصرافة خلال عام 2025 تطوير وتعزيز إطار الحوكمة المؤسسية لديها بما يواكب التشريعات والضوابط المعمول بها في دولة قطر، ويتسق مع المعايير الدولية ذات الصلة، وبما يدعم خططها التوسعية وتطور أعمالها وخدماتها. وقد ارتكز هذا التوجه على قناعة مؤسسية راسخة بأن الحوكمة ليست مجرد التزام رقابي، وإنما هي منهج عمل متكامل يعزز الكفاءة والاستدامة والثقة.

وخلال عام 2025، شهدت الشركة استمرارًا في تنفيذ رؤيتها الهادفة إلى تطوير خدماتها المالية، وتوسيع انتشارها الجغرافي، وتعزيز قدراتها التشغيلية والرقابية والتقنية. كما أولت الشركة اهتمامًا خاصًا بتطوير الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع توسع أعمالها وتعدد أنشطتها، مع الحرص على وضوح الصلاحيات والمسؤوليات، ودعم آليات الإشراف والتنفيذ، وتحسين مستوى التنسيق بين الإدارات والفروع.

كما استمرت الشركة في تأكيد التزامها بمبادئ الشفافية والعدالة والإفصاح في تعاملاتها مع المساهمين والجهات الرقابية والمراسلين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصالح، إلى جانب مواصلة تطوير السياسات والإجراءات الداخلية وتعزيز الثقافة المؤسسية المرتبطة بالحوكمة والامتثال والنزاهة المهنية.

وقد شكل عام 2025 محطة مهمة في مسيرة الشركة المؤسسية، ليس فقط من حيث التوسع والتطوير، بل أيضًا من حيث ترسيخ معايير الجودة والاستدامة وأمن المعلومات واستمرارية الأعمال، وهو ما تجسد في حصول الشركة على عدد من الشهادات الدولية المعتمدة التي تعكس تطور أنظمتها المؤسسية وبيئة الرقابة لديها.

ويستعرض هذا التقرير أبرز ملامح إطار الحوكمة المعتمد لدى شركة الدار لأعمال الصرافة خلال عام 2025، وما تم تحقيقه من خطوات ومبادرات في هذا المجال، إلى جانب الجهود المبذولة لتعزيز الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وتطوير البنية المؤسسية، ودعم حماية حقوق المساهمين والعملاء وكافة أصحاب المصالح.



تطور الحوكمة المؤسسية وأبرز الإنجازات خلال عام 2025

شهد عام 2025 تطورًا ملحوظًا في منظومة الحوكمة المؤسسية لدى شركة الدار لأعمال الصرافة، حيث واصلت الشركة تعزيز بنيتها التنظيمية والرقابية والتقنية بما يواكب توسع أعمالها وتطور متطلبات السوق، وذلك في إطار التزامها المستمر بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والامتثال للمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية في دولة قطر، وعلى رأسها مصرف قطر المركزي.

وخلال العام، عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على دعم البيئة المؤسسية للشركة من خلال تطوير الأطر التنظيمية وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية والرقابية، إلى جانب مواصلة الاستثمار في تطوير الأنظمة التقنية والبنية الرقمية التي تدعم إدارة الأعمال والرقابة الداخلية.

وقد انعكس هذا التوجه في عدد من التطورات المؤسسية التي أسهمت في دعم منظومة الحوكمة وتعزيز كفاءة أداء الشركة، ومن أبرزها التوسع في شبكة الفروع والقنوات البديلة للخدمة، وتطوير الهيكل التنظيمي بما يعزز الإشراف التشغيلي على الفروع، إضافة إلى مواصلة تطوير الأنظمة الرقمية المستخدمة في إدارة العمليات وتعزيز أدوات الرقابة والامتثال.

كما شهد العام استمرار الشركة في تطوير أنشطتها المالية وتنويع خدماتها بما يستجيب لاحتياجات السوق والعملاء، إلى جانب تعزيز دور إدارات الرقابة المختلفة، بما في ذلك الامتثال والحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتدقيق الداخلي، بما يسهم في دعم فعالية منظومة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

وفي إطار التزامها المستمر بتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية، حصلت الشركة خلال عام 2025 على عدد من الشهادات الدولية المعتمدة في مجالات الجودة والإدارة البيئية والصحة والسلامة المهنية وأمن المعلومات وإدارة الخدمات واستمرارية الأعمال، وهو ما يعكس نضج أنظمتها المؤسسية وحرصها على التحسين المستمر.

كما واصلت الشركة الاستثمار في تطوير رأس المال البشري من خلال استقطاب الكفاءات المهنية وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى رفع كفاءة الموظفين وتعزيز مهاراتهم المهنية، بما يدعم تحقيق أهداف الشركة ويعزز قدرتها على مواكبة التطورات في قطاع الخدمات المالية.

وتشكل هذه التطورات مجتمعة انعكاسًا لالتزام شركة الدار لأعمال الصرافة بتعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية لديها، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والانضباط المؤسسي، بما يدعم تحقيق النمو المستدام وتعزيز الثقة لدى المساهمين والعملاء وسائر أصحاب المصالح.



نطاق تطبيق الحوكمة والالـــتزام بمبـــادئـــها

تلتزم شركة الدار لأعمال الصرافة بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في مختلف أعمالها وأنشطتها، استنادًا إلى مجموعة من الأطر القانونية والتنظيمية والسياسات الداخلية التي تنظم إدارة الشركة وتحدد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يضمن تحقيق الشفافية والانضباط المؤسسي وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

وقد تأسست شركة الدار لأعمال الصرافة كشركة ذات مسؤولية محدودة بتاريخ 4 يوليو 2007، وقُيدت بالسجل التجاري تحت الرقم 29106، وبعد موافقة الشركاء بالإجماع صدر قرار سعادة الوزير رقم (53) لسنة 2012 بتحويل الشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة خاصة. كما تم توثيق أوضاع الشركة وفقًا لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 وتعديلاته، وبناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 22 مايو 2016.

وفي إطار دعم النمو المؤسسي وتعزيز الملاءة المالية للشركة، صدر قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 12 أبريل 2023 بزيادة رأس مال الشركة ليصبح (300,000,000) ثلاثمائة مليون ريال قطري، وذلك بموجب ملحق تعديل النظام الأساسي الموثق بتاريخ 29 أغسطس 2023.

ويستند إطار الحوكمة المعتمد في الشركة إلى مجموعة من القوانين والتعليمات التنظيمية والسياسات الداخلية، ومن أبرزها ما يلي:

1- القوانين والتعليمات المحلية

مصرف قطر المركزي
تلتزم الشركة بالتعليمات التنفيذية لمحال الصرافة الصادرة عن مصرف قطر المركزي – مارس 2015 – وما يتفرع عنها من ضوابط وتعليمات تنظم أعمال شركات الصرافة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإدارة محال الصرافة، ودور مجلس الإدارة ومسؤولياته، ومتطلبات الرقابة الداخلية وادارة المخاطر.

وزارة التجارة والصناعة
تلتزم الشركة بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 وتعديلاته، وبأحكام قرار وزير التجارة والصناعة رقم (71) لسنة 2019 بإصدار نظام حوكمة الشركات المساهمة الخاصة، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة بنشاط شركات الصرافة.

النظام الأساسي للشركة
يشكل النظام الأساسي للشركة المرجع القانوني الداخلي المنظم لأدارة الشركة وعلاقاتها المؤسسية، بما يشمل أحكام تشكيل مجلس الادارة واختصاصاته وآليات اتخاذ القرار داخل الشركة. ويتم مراجعته وتعديله كلما اقتضت الحاجة وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة المعمول بها. وقد كان آخر تعديل على النظام الأساسي للشركة بموجب الملحق الموثق بتاريخ 29 أغسطس 2023.

2- المواثيق والسياسات الداخلية

يعتمد مجلس الإدارة مجموعة من المواثيق والسياسات الداخلية التي تشكل الإطار المؤسسي المنظم لإدارة الشركة والإشراف على أعمالها، وتدعم تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والانضباط التنظيمي. ومن أبرزها:

المواثيق الداخلية
- o ميثاق الحوكمة
- o ميثاق مجلس الإدارة
- o اختصاصات رئيس مجلس الإدارة
- o ميثاق لجنة التدقيق
- o ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت
- o ميثاق لجنة الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

السياسات الداخلية
- o سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- o سياسة اعرف عميلك الإلكترونية
- o سياسات أمن تكنولوجيا المعلومات
- o سياسة شؤون الموظفين
- o سياسة مكافحة الاحتيال
- o سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- o سياسة المدقق الخارجي
- o سياسة المسؤولية الاجتماعية
- o سياسة الترشيحات والمكافآت
- o سياسة أخلاقيات العمل ومكافحة الرشوة والفساد

وتتم مراجعة هذه المواثيق والسياسات بصورة دورية، وتحديثها كلما دعت الحاجة، بما يضمن استمرار ملاءمتها للتطورات التنظيمية والتشغيلية والرقابية.

3- التعليمات والمعايير الدولية

بحكم تعامل الشركة المستمر مع مراسلين ومقدمي خدمات دفع ومؤسسات مالية خارجية، فإنها تلتزم كذلك بعدد من المعايير والتوجيهات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) ، اضافةً الى أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وادارة المخاطر والحوكمة المؤسسية.
وتحرص الشركة على تبني هذه المعايير بما يتوافق مع المتطلبات المحلية والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية في دولة قطر والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة.

AL DAR EXCHANGE
الـــدار للـــصـــرافـــة



المجلس

1- أحكام عامة

يشكل مجلس الإدارة السلطة المسؤولة عن إدارة الشركة والإشراف على أعمالها وتوجيهها الاستراتيجي، بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين ويحفظ حقوق أصحاب المصالح. وتستند منهجية عمل المجلس على مبادئ الأمانة والالتزام والمسؤولية وحسن الإدارة، بما ينسجم مع متطلبات النظام الأساسي للشركة والتعليمات التنظيمية المعمول بها.

وقد خصص النظام الأساسي للشركة فصلاً ينظم مجلس الإدارة من حيث تشكيله، وشروط العضوية فيه، وآلية انتخاب أعضائه، وطريقة انعقاد اجتماعاته، واختصاصات رئيس المجلس، وذلك بما يتماشى مع تعليمات مصرف قطر المركزي ووزارة التجارة والصناعة. كما يؤكد ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة هذه المبادئ ويوضحان المسؤوليات والحقوق والواجبات المتعلقة برئيس المجلس وأعضائه.

ومن أبرز الأحكام المنظمة لعمل المجلس ما يلي:
- يمثل المجلس كافة مساهمي الشركة، وليس فقط من قام بانتخاب أعضائه.
- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكوّن من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية.
- يجب أن يتمتع أعضاء المجلس بالخبرة والكفاءة والمعرفة الكافية بما يمكنهم من أداء مهامهم بفعالية.
- يضم المجلس أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ومستقلين بحسب ما تقتضيه الأنظمة المعمول بها.
- تكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب العضو وفقًا للأحكام ذات الصلة.
- يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة، على ألا يقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية، وألا تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع.
- تلتزم الشركة بالحصول على موافقة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح أي شخص طبيعي أو معنوي لعضوية مجلس إدارة الشركة قبل اعتماد ترشيحه أمام الجمعية العامة.

2- الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس ومسؤولياته

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة الشركة وتوجيهها الاستراتيجي والإشراف على أنظمة الرقابة والحوكمة فيها، حتى في حال تشكيل لجان منبثقة عنه أو تفويض بعض الصلاحيات ضمن الحدود المقررة.

وتشمل مهامه ومسؤولياته، على سبيل المثال لا الحصر:
- وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف على فاعليتها.
- مراجعة الهياكل التنظيمية للشركة وتقييم مدى ملاءمتها.
- التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية والمعلوماتية.
- اعتماد سياسات تقييم المخاطر ومتابعة تحديثها.
- وضع قواعد السلوك المهني للقيادات والعاملين في الشركة.
- اعتماد استراتيجية وسياسات وخطط وإجراءات استمرارية الأعمال.
- الإشراف على الإفصاح للمساهمين وأصحاب المصالح بالمعلومات الجوهرية في الوقت المناسب.
- تقييم أداء الإدارة التنفيذية بصورة دورية.
- متابعة تقارير مصرف قطر المركزي والجهات الرقابية الأخرى والتأكد من الاستجابة لها والالتزام بما يصدر عنها.

3- الأعضاء التنفيذيون وغير التنفيذيين والمستقلون

استنادًا إلى الأحكام القانونية والتنظيمية ذات الصلة، وخصوصًا ما ورد في قرار وزير التجارة والصناعة رقم (71) لسنة 2019 بإصدار نظام حوكمة الشركات المساهمة الخاصة، تعتمد الشركة المبادئ المنظمة للاستقلالية والتصنيف بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين.

ويهدف هذا التصنيف الى تحقيق التوازن في تشكيل المجلس وتعزيز استقلالية قراراته، بما يحد من تركّز السلطة أو التأثير في قراراته، ويعزز فعالية الاشراف على أعمال الشركة.

4- تشكيل مجلس الادارة

استمر مجلس إدارة شركة الدار لأعمال الصرافة خلال عام 2025 بتشكيله المنتخب عن الدورة الممتدة من عام 2024 وحتى عام 2026، وذلك دون تغيير في عدد الأعضاء أو الصفات الأساسية لكل عضو، على النحو التالي

أعضاء مجلس إدارة شركة الدار لأعمال الصرافة 2024-2026	الصفة
سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة
سعادة الشيخ خالد بن عيد آل ثاني / ممثل عن شركة عقار للتجارة والمقاولات	نائب رئيس مجلس الإدارة / عضو مستقل تنفيذي
سعادة الشيخة موزة بنت جبر الأحمد آل ثاني	عضو غير مستقل غير تنفيذي
السيد بدر علي يوسف الدرويش	عضو غير مستقل غير تنفيذي
السيد صالح عبد الله الإبراهيم المناعي	عضو غير مستقل غير تنفيذي
السيد عبدالله حيدر سليمان حيدر (ممثل عن شركة الحيدر انترناسيونال ريل استيت)	عضو غير مستقل غير تنفيذي
سعادة الشيخ سلطان بن خليفة آل ثاني (ممثل عن شركة الشرق الأوسط لتطوير الأعمال)	عضو غير مستقل غير تنفيذي

5- اجتماعات المجلس والدعوة إليها وحفظ قراراته

وفقًا للنظام الأساسي للشركة، يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه على الأقل ست مرات خلال السنة المالية، وتوجه الدعوة إلى كل عضو مرفقة بجدول الأعمال قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.

ولا يكون الاجتماع صحيحًا إلا بحضور نصف الأعضاء على الأقل. كما يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه عضوًا آخر كتابةً لتمثيله في الحضور والتصويت، وفقًا للأحكام المعتمدة.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس. وتدون محاضر الاجتماعات في سجل خاص، وتوقع وفق الأصول، وتحفظ بما يضمن سلامة التوثيق وسهولة الرجوع إليها.
كما يجوز للمجلس، عند الضرورة، إصدار بعض قراراته بالتمرير شريطة موافقة جميع الأعضاء كتابةً عليها، على أن تعرض لاحقًا على الاجتماع التالي لإثباتها في المحضر.



لجان مجلس الادارة

التزاماً بالتعليمات التنفيذية لمحال الصرافة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مارس 2015)، يمارس مجلس إدارة شركة الدار لأعمال الصرافة جزءًا من مسؤولياته الإشرافية من خلال لجان متخصصة منبثقة عنه، تتولى كل منها مهام محددة وفق اختصاصاتها وميثاقها المعتمد.

ويهدف تشكيل هذه اللجان إلى دعم فعالية عمل المجلس وتعزيز منظومة الحوكمة والرقابة داخل الشركة، من خلال دراسة الموضوعات المتخصصة ومتابعة تنفيذ السياسات والضوابط المعتمدة ورفع التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.

وقد واصلت اللجان المشكلة من قبل المجلس خلال عام 2025 ممارسة اختصاصاتها وفق الهيكل المعتمد، وذلك على النحو التالي:

1- لجنة الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مهام اللجنة

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة في الإشراف على منظومة الحوكمة والامتثال في الشركة، ومتابعة مدى التزام الإدارة التنفيذية بالتعليمات والضوابط الصادرة عن مصرف قطر المركزي والجهات الرقابية الأخرى، ولا سيما في مجالات الحوكمة والامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

كما تتولى اللجنة متابعة فعالية السياسات والإجراءات والأنظمة ذات الصلة، ومراجعة تقارير مسؤول الإبلاغ، وخطط التدريب والتوعية، وآليات إدارة المخاطر المرتبطة بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى متابعة الاستجابة للملاحظات والتوصيات الصادرة عن الجهات الرقابية.

تشكيل اللجنة

الأعضاء	الصفة
سعادة الشيخ خالد بن عيد آل ثاني	رئيس
سعادة الشيخة موزة بنت جبر الأحمد آل ثاني	عضو
السيد صالح عبد الله الإبراهيم المناعي	عضو

وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل أربعة أشهر وكلما دعت الحاجة.

2- لجنة التدقيق

مهام اللجنة

تولى لجنة التدقيق الإشراف على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي في الشركة، ومراجعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، ومتابعة سلامة التقارير المالية والإجراءات المحاسبية المعتمدة.
كما تعمل اللجنة على تقييم المخاطر وآليات إدارتها، ومراجعة استقلالية المدقق الخارجي، ومتابعة السياسات المعتمدة في مجالات الرقابة المالية والإدارية وإدارة المخاطر، بما يسهم في تعزيز الشفافية وسلامة التقارير المالية.

تشكيل اللجنة

الأعضاء	الصفة
السيد عبدالله حيدر سليمان حيدر	رئيس
سعادة الشيخة موزة بنت جبر الأحمد آل ثاني	عضو
السيد صالح عبد الله الإبراهيم المناعي	عضو

وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

3- لجنة الترشيحات والمكافآت

مهام اللجنة

تختص لجنة الترشيحات والمكافآت بالنظر في المسائل المتعلقة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وتحديد المعايير والصفات المطلوبة للمرشحين، ودراسة الشواغر في المجلس والوظائف القيادية.

كما تتولى اللجنة مراجعة سياسات الترشيحات والمكافآت وخطط التعاقب الوظيفي، وتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه، ومراجعة هيكل المجلس وتكوينه، ورفع التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.

تشكيل اللجنة

الأعضاء	الصفة
السيد بدر علي يوسف الدرويش	رئيس
سعادة الشيخ خالد بن عيد آل ثاني	عضو
سعادة الشيخ سلطان بن خليفة آل ثاني	عضو

وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل سنويًا وكلما دعت الحاجة.



الإدارة التنفيذية

تُعيَّن الإدارة التنفيذية العليا في شركة الدار لأعمال الصرافة من قبل مجلس الإدارة، وتتولى المسؤولية التشغيلية عن إدارة أعمال الشركة اليومية وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة، وذلك ضمن الصلاحيات الممنوحة لها وبما يحقق أهداف الشركة ومصالحها.

وتعمل الإدارة التنفيذية العليا تحت إشراف مجلس الإدارة، حيث تتولى تنفيذ التوجهات الاستراتيجية التي يعتمدها المجلس، وضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات التنظيمية والسياسات الداخلية المعتمدة، بما يعزز كفاءة العمليات التشغيلية وسلامة منظومة الرقابة المؤسسية داخل الشركة.

وتتكون الإدارة التنفيذية من:

الإدارة التنفيذية	الصفة
السيد جمعة مبارك المعضادي	الرئيس التنفيذي
د. محمد أمجد موسى	نائب الرئيس التنفيذي
مجموعة من المسؤولين الإداريين	فريق من المتخصصين يعاونون الادارة التنفيذية العليا في إدارة الشركة وتولي المهام التنفيذية والرقابية المختلفة

وتشرف الإدارة التنفيذية على مجموعة من الإدارات والوحدات التشغيلية والرقابية والمساندة، بما يشمل ،إدارات العمليات، والخزينة، والموارد البشرية، والامتثال والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتكنولوجيا والمعلومات، إضافة إلى الإدارات المالية والإدارية الأخرى.

وقد نص ميثاق الحوكمة على المبادئ المنظمة لعمل الإدارة التنفيذية، ومن أبرزها:

- أن تكون مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن الإدارة اليومية الفعالة لعمليات الشركة.
- أن تلتزم بمعايير عالية من الكفاءة والخبرة والنزاهة والسلوك المهني.
- أن تحترم التقسيم الواضح بين صلاحيات مجلس الإدارة واختصاصات الإدارة التنفيذية.
- أن تضمن وجود هيكل تنظيمي معتمد وواضح يحدد المسؤوليات والسلطات والتسلسل الإداري.
- أن تضع الإجراءات المناسبة لتحديد وقياس وتقييم وإدارة المخاطر.
- أن تضمن فعالية الضوابط الداخلية وكفاءة عملها ومراجعتها بانتظام.
- أن توفر لمجلس الإدارة والإدارات الرقابية المعلومات الدقيقة والملائمة في الوقت المناسب.
- أن تضمن وصول وظائف الرقابة، بما في ذلك التدقيق الداخلي والامتثال، إلى المعلومات اللازمة لأداء مهامها باستقلالية.

الاجتماعات التنفيذية الدورية

تعقد الإدارة التنفيذية اجتماعات دورية منتظمة لمتابعة سير الأعمال ومراجعة الأداء التشغيلي والرقابي في الشركة، حيث يتم عقد اجتماعات تنفيذية أسبوعية برئاسة الرئيس التنفيذي / نائب الرئيس التنفيذي وعدد من مسؤولي الإدارات الرئيسية.

وتضم هذه الاجتماعات عادة ممثلين عن الإدارات التشغيلية والرقابية والمساندة، بما في ذلك:

- إدارة العمليات
- إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- إدارة التكنولوجيا والمعلومات
- إدارة الموارد البشرية
- الإدارات المالية والإدارية ذات الصلة
- إدارة الامتثال والحوكمة
- ادارة التدقيق الداخلي

وتهدف هذه الاجتماعات إلى:

- متابعة الأداء التشغيلي للفروع والأنشطة المختلفة.
- مناقشة التطورات التنظيمية والرقابية الصادرة عن الجهات المختصة.
- مراجعة تقارير المخاطر والامتثال والرقابة الداخلية.
- متابعة تنفيذ الخطط التشغيلية والمبادرات المؤسسية.
- معالجة التحديات التشغيلية واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها.

كما تسهم هذه الاجتماعات في تعزيز التنسيق بين الإدارات المختلفة ودعم سرعة اتخاذ القرار التشغيلي، بما يضمن استمرارية الأعمال بكفاءة وفعالية.

ومن خلال هذه الآليات التنظيمية، تسعى الإدارة التنفيذية العليا إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والالتزام بالضوابط التنظيمية، بما يعزز سلامة العمليات ويضمن التنفيذ الفعّال لاستراتيجية الشركة وتوجهاتها المؤسسية.

AL DAR EXCHANGE
الـــدار للـــصـــرافـــة



الهيكل التنظيمي والحوكمة المؤسسية

تعتمد شركة الدار لأعمال الصرافة هيكلاً تنظيميًا واضحًا ومعتمدًا من مجلس الإدارة، يهدف إلى ضمان وضوح الصلاحيات والمسؤوليات وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار والرقابة المؤسسية داخل الشركة. ويستند هذا الهيكل إلى مبدأ الفصل الواضح بين مهام الإدارة التنفيذية والوظائف الرقابية، بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة المؤسسية والتعليمات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

ويغطي الهيكل التنظيمي مختلف الأنشطة التشغيلية والرقابية والمساندة في الشركة، بما يضمن توزيع المسؤوليات بشكل متوازن ويعزز فعالية التنسيق بين الإدارات المختلفة، إضافة إلى دعم كفاءة إدارة العمليات اليومية والإشراف على الفروع.

وفي إطار مواكبة توسع أعمال الشركة وزيادة عدد فروعها، شهد عام 2025 إدخال بعض التعديلات التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز فعالية الإشراف التشغيلي وتحسين آليات المتابعة الميدانية للفروع. ومن أبرز هذه التعديلات استحداث وظيفة مشرفي الأقاليم (Regional Branch Supervisors) ، والتي تهدف إلى تعزيز الإشراف المباشر على الفروع ودعم تطبيق السياسات والإجراءات التشغيلية بصورة موحدة.

كما تسهم هذه الوظيفة في تعزيز التواصل بين الإدارة التنفيذية والفروع، ومتابعة الأداء التشغيلي، ودعم برامج التدريب والتطوير للعاملين في الفروع، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء.

كما شهد العام استحداث وظيفة مسؤول الجودة (Quality Officer) بهدف تعزيز متابعة جودة العمليات والخدمات المقدمة، ودعم تطبيق معايير الجودة المؤسسية وتحسين الإجراءات التشغيلية بصورة مستمرة، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتعزيز تجربة العملاء.

ويولي الهيكل التنظيمي للشركة أهمية خاصة لدور الإدارات الرقابية المستقلة، وفي مقدمتها:

- إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- إدارة الامتثال والحوكمة
- إدارة التدقيق الداخلي

حيث تتمتع هذه الإدارات بدرجة مناسبة من الاستقلالية التنظيمية التي تمكنها من أداء مهامها الرقابية بكفاءة وموضوعية، مع رفع تقاريرها إلى اللجان المختصة في مجلس الإدارة وفق الأطر المعتمدة.

ويعكس هذا التنظيم المؤسسي حرص الشركة على تعزيز بيئة الرقابة الداخلية وترسيخ مبادئ الحوكمة المؤسسية، بما يضمن التوازن بين الكفاءة التشغيلية والرقابة الفعالة على الأنشطة المختلفة.

AL DAR EXCHANGE

الـــدار للـــــصـــــرافـــة

أبـــرز الإنجـــازات خلال عام 2025

شهد عام 2025 استمرار شركة الدار لأعمال الصرافة في تنفيذ استراتيجيتها المؤسسية الرامية إلى دعم النمو المنضبط وتوسيع نطاق خدماتها وتعزيز كفاءة عملياتها التشغيلية والرقابية، بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

وقد انعكس هذا التوجه في مجموعة من المبادرات والتطورات المؤسسية التي شملت التوسع الجغرافي وتطوير الهيكل التنظيمي وتعزيز التحول الرقمي وتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى تطوير الأنشطة المالية وتعزيز منظومة الرقابة والامتثال

وفيما يلي أبرز هذه الإنجازات:

1- التوسع الجغرافي وتعزيز الانتشار

واصلت الشركة خلال عام 2025 تنفيذ خطتها التوسعية داخل دولة قطر، فارتفع عدد الفروع القائمة بنهاية العام إلى 37 فرعًا. وقد تم خلال العام افتتاح أربعة فروع جديدة في كل من:

- o الميرة جنوب الوكرة
- o الميرة مدينة خليفة
- o إزغاوى
- o سميسمة

كما قامت الشركة بنقل فرعين إلى مواقع أكثر جدوى وربحية، بما يعزز الاستخدام الأمثل للموارد ويرفع كفاءة الانتشار.

كما واصلت الشركة التوسع في القنوات البديلة للخدمة من خلال إضافة أجهزة الخدمة الذاتية جديدة في عدد من المواقع الحيوية، بما في ذلك مواقع في مخيمات العمال، ومراكز التسوق مثل DFC Mall ، و City Hypermarket Mall دعمًا لسهولة الوصول إلى الخدمات وتحسين تجربة العملاء.

وفي إطار خطتها التوسعية المستقبلية، تستهدف الشركة الوصول إلى 40 فرعًا بحلول عام 2026.

2- تطوير الهوية المؤسسية وتعزيز الحضور السوقي

شهد عام 2025 تنفيذ برنامج إعادة بناء الهوية المؤسسية للشركة (Rebranding)، والذي شكل خطوة مهمة في مسيرة تطوير العلامة التجارية وتعزيز حضور الشركة في السوق المحلي.

وقد شمل هذا التوجه تحديث الهوية البصرية للشركة وتطوير المواد التسويقية والإعلانية وتعزيز حضور الشركة عبر القنوات الإعلامية والمنصات الرقمية، بما يعكس تطور الشركة وتوسع خدماتها المالية.

كما عملت الشركة على تعزيز تواجدها بشكل أكبر عبر منصات التواصل الاجتماعي وتنفيذ حملات تسويقية وإعلانية متكاملة هدفت إلى زيادة الوعي بالعلامة التجارية وتعزيز تفاعل العملاء مع الخدمات التي تقدمها الشركة.

وفي هذا الإطار، تم تنفيذ عدد من الحملات الترويجية والتسويقية بالتنسيق مع الجهات المختصة، بما في ذلك تنظيم حملات ترويجية وجوائز للعملاء تضمنت توزيع ليرات ذهبية، وذلك وفق الضوابط والتعليمات المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة

كما قامت الشركة بتنفيذ عدد من الحملات الترويجية المشتركة مع شركاء تجاريين، من بينها الحملات التي تم تنفيذها بالتعاون مع سفاري مول ، والتي هدفت إلى تقديم عروض مميزة للعملاء وتعزيز انتشار العلامة التجارية للشركة في السوق

وقد أسهمت هذه المبادرات التسويقية في تعزيز حضور الشركة في السوق المحلي وتوسيع قاعدة العملاء وزيادة التفاعل مع خدماتها المالية

3- تطوير الهيكل التنظيمي وتعزيز الاشراف التشغيلي

في إطار مواكبة توسع أعمال الشركة وزيادة عدد الفروع، شهد عام 2025 تطوير بعض الجوانب في الهيكل التنظيمي للشركة بما يعزز كفاءة الإشراف التشغيلي ويحسن آليات التنسيق بين الإدارة التنفيذية والفروع.

وقد برز في هذا الإطار استحداث وظيفة مشرفي الأقاليم Regional Branch Supervisors، والتي تهدف الى:

- تعزيز المتابعة الميدانية للفروع
- دعم توحيد الإجراءات التشغيلية
- تحسين التواصل بين الادارة التنفيذية والوحدات التشغيلية
- دعم برامج التدريب والتطوير لموظفي الفروع
- رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء

وقد أسهم هذا التطوير في تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية وتحسين مستوى الإشراف على شبكة الفروع.

4- تنمية الموارد البشرية وتطوير الكفاءات

واصلت الشركة الاستثمار في تطوير رأس المال البشري باعتباره أحد الركائز الأساسية لنجاحها واستدامة أعمالها.

وقد شملت الجهود المبذولة خلال عام 2025:

- زيادة عدد الموظفين و استقطاب كوادر جديدة تتناسب مع التوسع في الفروع والخدمات
- تطوير البرامج التدريبية والتأهيلية
- رفع كفاءة العاملين في الجوانب التشغيلية والرقابية والتقنية
- تعزيز التنوع في الجنسيات والخلفيات المهنية
- دعم تطوير الثقافة المؤسسية المرتبطة بالجودة والالتزام وخدمة العملاء

كما شهد العام تقدمًا في رقمنة الإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية، بما دعم كفاءة الأداء، وسرعة الإنجاز، وتحسين إدارة البيانات والإجراءات الداخلية.

5- تطوير تجربة العملاء وإطلاق مبادرات الولاء

واصلت الشركة خلال عام 2025 العمل على تطوير تجربة العملاء وتعزيز مستوى التفاعل مع خدماتها المالية، من خلال تحسين القنوات التشغيلية وتطوير المبادرات التسويقية والخدمية الموجهة للعملاء.

وفي هذا الإطار، عملت الشركة على تطوير برنامج ولاء جديد للعملاء من المقرر إطلاقه خلال عام 2026، بحيث يقدم مزايا مبتكرة ومتكاملة تهدف إلى تعزيز تجربة العملاء وتحفيز التفاعل المستمر مع خدمات الشركة.

ويأتي هذا البرنامج ضمن توجه الشركة نحو تطوير أدوات حديثة لتعزيز العلاقة مع العملاء وبناء برامج تفاعلية طويلة الأمد.

6- التوسع في نشاط الذهب والفضة والمعادن الثمينة

استجابةً للطلب المتزايد من العملاء واحتياجات السوق، واصلت الشركة خلال عام 2025 دعم نشاطها في تجارة الذهب والفضة والمعادن الثمينة، ضمن التراخيص والضوابط المنظمة.

وقد أسهم هذا النشاط في تنويع الخدماتالمالية التي تقدمها الشركة وتعزيز مساهمة هذا النشاط في أعمالها، الى جانب تطوير الأنظمة والاجراءات التشغيلية المرتبطة به.

7- العلاقات الاستراتيجية والشراكات

واصلت الشركة خلال عام 2025 تطوير علاقاتها مع الشركاء والمراسلين ومقدمي الخدمات، بما يدعم توسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة للعملاء.
كما استمرت الشركة في تعزيز علاقتها الحصرية مع QVC بما يعزز مكانتها السوقية ويدعم قدرتها على استقطاب العملاء الجدد مع تنويع الحلول والخدمات المالية.

وفي إطار خططها المستقبلية، عملت الشركة كذلك على التحضير لعدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الاستراتيجية التي من المتوقع الإعلان عنها خلال عام 2026، وتشمل مجالات متعددة من بينها:

- التعاون في مجال المسؤولية الاجتماعية
- الشراكات مع شركات تقنية ورقمية
- تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة
- توسيع نطاق التعاون المؤسسي مع جهات مختلفة

ويعكس ذلك توجه الشركة نحو توسيع نطاق شراكاتها المؤسسية وتعزيز دورها في تطوير الخدمات المالية في السوق المحلي.

8- التطوير التقني والتحول الرقمي

شهد عام 2025 استمرار شركة الدار لأعمال الصرافة في تطوير بنيتها التقنية وتعزيز مسار التحول الرقمي في مختلف عملياتها التشغيلية والرقابية، وذلك في إطار حرصها على رفع كفاءة الخدمات المالية المقدمة للعملاء وتعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

وقد شمل هذا التوجه تطوير عدد من الأنظمة الرقمية المستخدمة في إدارة العمليات اليومية وتحسين أدوات الرصد والتحليل وإعداد التقارير الرقابية، بما يساهم في رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتعزيز الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

كما بدأت الشركة خلال عام 2025 في توظيف تقنيات التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي في بعض الجوانب التشغيلية والرقابية، بهدف تعزيز قدرة الأنظمة التقنية على تحليل البيانات بصورة أكثر دقة واكتشاف الأنماط غير الاعتيادية في العمليات المالية، بما يدعم عمليات اتخاذ القرار ويعزز فعالية أنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي هذا الإطار، عملت الشركة على تنفيذ عدد من المبادرات التقنية التي ساهمت في تطوير البيئة الرقمية للشركة، ومن أبرزها:

o تطوير نظام مكافحة غسل الأموال الداخلي الخاص بالشركة، مع إدخال تحسينات على عدد من وظائف النظام، بما يشمل:
- أنظمة الإشعارات والتنبيهات
- أدوات التحقق والمراجعة
- تقارير العمليات المشبوهة
- آليات الرصد والمتابعة والتحليل

o تطوير البوابة المؤسسية للشركات (Corporate Portal) لتوفير منصة رقمية مخصصة لعملاء الشركات تتيح تسجيلهم وإدارة تعاملاتهم المالية مع الشركة بصورة أكثر سهولة وكفاءة، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء المؤسسيين وتعزيز التحول نحو الخدمات الرقمية
o تحسين الأنظمة التقنية المرتبطة بنشاط الذهب والمعادن الثمينة بما يدعم كفاءة إدارة هذا النشاط ويواكب تطوره داخل الشركة.
o مواصلة تطوير تطبيق الهاتف المحمول(Mobile App)لتعزيز الخدمات الرقمية المقدمة للعملاء وتحسين تجربة المستخدم.
o إطلاق خدمة سداد الحوالات عبر البطاقات الائتمانية كإحدى الخدمات المبتكرة في السوق القطري
o دعم وسائل الدفع الحديثة، بما في ذلك توفير خدمات الدفع عبر Apple Pay
o التوسع في الربط التقني عبر واجهات البرمجة التطبيقية (APIs) مع عدد من الشركاء والمؤسسات المالية في عدة دول، بما يسهم في تعزيز سرعة وكفاءة تنفيذ العمليات.
o تطوير أنظمة التقارير الآلية المستخدمة لأغراض الرقابة الداخلية بما يعزز فعالية أدوات المراقبة والتحليل
o دعم التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية من خلال تطوير عدد من الأنظمة الرقمية المستخدمة في إدارة شؤون الموظفين
o تعزيز استخدام الأنظمة الرقمية في إدارة الوثائق والإجراءات التشغيلية، بما يساهم في تقليل الاعتماد على الطباعة الورقية والانتقال نحو بيئة عمل رقمية أكثر كفاءة واستدامة.

وقد أسهمت هذه المبادرات التقنية في تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء، إضافة إلى دعم منظومة الرقابة الداخلية والامتثال داخل الشركة، بما يعكس التزام الشركة بمواكبة التطورات التقنية في قطاع الخدمات المالية.

9- تعزيز منظومة الرقابة الداخلية، مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والامتثال

واصلت الشركة خلال عام 2025 تعزيز بيئة الرقابة الداخلية ودعم إدارات الرقابة المختلفة، بما في ذلك الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتدقيق الداخلي ومكافحة الاحتيال، وذلك من خلال:

o تحديث أدوات المراقبة والتحليل
o تعزيز إجراءات كشف الاحتيال والتعامل معه
o توحيد وصياغة العقود القانونية لعدد من أنواع العقود
o تطوير إطار ضمان الجودة

- دعم إدارة علاقات المراسلين من منظور رقابي وتشغيلي
- تطوير جوانب الامتثال التشغيلي، بما يشمل:
  - التدريب
  - السياسات والإجراءات
  - الإبلاغ عن المخالفات
  - الإفصاحات
  - تضارب المصالح
  - إدارة المخاطر
  - التقارير المتعلقة بحالات الاحتيال

10- تطوير أعمال الإدارة المالية وتعزيز الحوكمة المالية

شهد عام 2025 تنفيذ عدد من المبادرات التطويرية في نطاق عمل الإدارة المالية، هدفت إلى تعزيز كفاءة العمليات المالية ورفع مستوى الرقابة على البيانات والمعاملات المالية، بما يدعم متطلبات الامتثال والشفافية المالية ويواكب التوسع في أنشطة الشركة.

وفي هذا الإطار، تم تطوير آليات إدارة عمليات التسوية المالية من خلال إدخال تحسينات على آليات التحقق والمطابقة واعتماد تنسيق موحد لملفات التسوية، إضافة إلى تنفيذ تحديثات متتابعة على أنظمة التسويات، بما أسهم في تحسين دقة المعالجة المالية وتعزيز موثوقية البيانات المرتبطة بالعمليات المالية.

كما تم تعزيز إدارة الأصول المؤسسية من خلال تحديث سجل الأصول وتطوير التقارير المرتبطة بإضافتها والتصرف بها، بما يعزز مستوى الرقابة المؤسسية على الأصول ويدعم متطلبات الامتثال التنظيمي.

وشملت جهود التطوير أيضًا تحسين مسارات اعتماد وتنفيذ مستندات الصرف وتعزيز الضوابط المرتبطة بالعمليات المالية اليومية، إضافة إلى تطوير آليات معالجة الرسوم والعمولات من خلال فصل العمولات، بما يعزز دقة التقارير المالية ووضوح هيكل الإيرادات.

وفي جانب آخر، تم تطوير أدوات المتابعة المالية المرتبطة بأنشطة الذهب والمعادن الثمينة، بما في ذلك إعداد تقارير متخصصة لأرصدة الذهب ومتابعة عمليات تثبيت الأسعار، إلى جانب تعزيز ضبط أسعار المعادن الثمينة ضمن الأنظمة التشغيلية للشركة.

وقد أسهمت هذه المبادرات في تعزيز كفاءة إدارة العمليات المالية وتحسين جودة البيانات والتقارير المالية، بما يدعم منظومة الرقابة الداخلية والحوكمة المالية داخل الشركة.

11- الشهادات الدولية المعتمدة

في إنجاز مؤسسي مهم خلال عام 2025، حصلت الشركة على الشهادات التالية:

ISO 9001:2015 - ISO 14001:2015 - ISO 45001:2018 - ISO 27001:2022 - ISO 20000-1:2018 - ISO 22301:2019

ويعكس هذا الإنجاز التزام الشركة بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجالات الجودة، والإدارة البيئية، والصحة والسلامة المهنية، وأمن المعلومات، وإدارة خدمات تقنية المعلومات، واستمرارية الأعمال، كما يؤكد نضج الأنظمة المؤسسية لدى الشركة وحرصها على التطوير المستمر والتحسين المنهجي.

كما دعمت الشركة تطبيق هذه المعايير من خلال تعزيز البنية التنظيمية المرتبطة بإدارة الجودة، ومن بينها استحداث وظيفة مسؤول الجودة (Quality Officer) لدعم متابعة تطبيق معايير الجودة والتحسين المستمر.

AL DAR EXCHANGE
الـــدار للـــصـــرافـــة



إدارة المخاطر والرقابة

تحرص شركة الدار لأعمال الصرافة على تعزيز منظومة متكاملة لإدارة المخاطر والرقابة المؤسسية، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لضمان سلامة العمليات واستقرار الأداء المالي والتشغيلي للشركة. ويأتي ذلك في إطار التزامها بالتعليمات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي وأفضل الممارسات المعتمدة في المؤسسات المالية.

وتعتمد الشركة في هذا الإطار نهجًا مؤسسيًا قائمًا على تحديد المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها المختلفة وتقييمها بصورة دورية، ووضع السياسات والإجراءات والضوابط الكفيلة بإدارتها والحد من آثارها، بما يضمن استمرارية الأعمال ويحافظ على مصالح المساهمين والعملاء وأصحاب المصالح.

كما تستند منظومة الرقابة في الشركة إلى مجموعة من الوظائف الرقابية المتخصصة التي تعمل بصورة تكاملية لتعزيز فعالية الرقابة الداخلية وترسيخ ثقافة الالتزام، وتشمل إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإدارة الامتثال والحوكمة، التدقيق الداخلي، إضافة إلى دور المدقق الخارجي.

وتسهم هذه المنظومة في دعم قدرة الشركة على إدارة المخاطر بصورة استباقية وتعزيز مستويات الشفافية والحوكمة المؤسسية في مختلف أنشطتها.

1- ادارة المخاطر

تدرك شركة الدار لأعمال الصرافة أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر باعتبارها عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على استقرار الشركة وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، تعتمد الشركة إطارًا متكاملاً لإدارة المخاطر يهدف إلى تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه أنشطتها التشغيلية والمالية، وتقييمها بصورة مستمرة، ووضع الإجراءات المناسبة للحد من آثارها.

وتشمل أبرز أنواع المخاطر التي تركز الشركة على إدارتها:

- المخاطر التشغيلية
- مخاطر الامتثال
- مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- المخاطر التقنية
- مخاطر السمعة

وتتم ادارة هذه المخاطر من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة، إضافة إلى آليات المراقبة المستمرة والتقارير الدورية التي يتم رفعها إلى الإدارة التنفيذية ولجان مجلس الإدارة المختصة.

كما شهد عام 2025 تطوير بعض الأدوات التقنية المستخدمة في رصد المخاطر وتحليلها، بما في ذلك تحسين أدوات التحليل والرقابة المرتبطة بالعمليات المالية والأنظمة التقنية، الأمر الذي ساهم في تعزيز قدرة الشركة على التعامل مع المخاطر بصورة استباقية ودعم منظومة الرقابة المؤسسية.

2- إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتحمل هذه الإدارة مسؤولية محورية في التأكد من فعالية السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المعتمدة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويرأسها مسؤول الإبلاغ، وتعمل على تطوير المنظومة الداخلية ذات الصلة، ونشرها داخل الشركة، وضمان حسن تطبيقها ومواكبتها للمخاطر المستجدة.

ومن أبرز مهامها:
- وضع وتطوير السياسات والإجراءات والضوابط اللازمة لمراقبة الالتزام في المعاملات اليومية
- اعتماد منهجية مرتكزة على المخاطر لتقييم التهديدات والتعامل معها
- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة أو لجنته المختصة بشأن فعالية الأنظمة والإجراءات
- إعداد تقارير العمليات المشبوهة ورفعها إلى وحدة المعلومات المالية
- الاستجابة الفورية لطلبات مصرف قطر المركزي والجهات المختصة
- إعداد وتنفيذ برامج تدريب دورية للموظفين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وقد شهد عام 2025 تطويرًا إضافيًا في النظام الداخلي الخاص بمكافحة غسل الأموال، مع تحسينات على أدوات الرصد والإشعارات والتحقق وإعداد التقارير، بما عزز من فعالية البيئة الرقابية في هذا المجال.

3- إدارة الامتثال والحوكمة

تتولى إدارة الامتثال والحوكمة مسؤولية ضمان التزام الشركة بالقوانين والتعليمات المحلية والدولية والسياسات الداخلية، وعلى ترسيخ أفضل معايير الحوكمة والإدارة الرشيدة، بما يحفظ حقوق المساهمين والعملاء ويحد من المخاطر، وفي مقدمتها مخاطر السمعة.

ومن أبرز مهامها:
- التأكد من الالتزام بالقوانين والتعليمات والسياسات الداخلية
- مراجعة السياسات والإجراءات وتحديثها بصورة مستمرة
- التعاون مع الإدارات المختلفة لتحديد المخاطر والثغرات التنظيمية
- إعداد تقارير دورية حول مخاطر عدم الامتثال وآليات تخفيفها
- دعم تطبيق معايير النزاهة والشفافية والإفصاح
- المشاركة في التحقيق في المخالفات والتجاوزات والشكاوى عند الحاجة
- تقديم المشورة القانونية والتنظيمية والإجرائية لتجنب المخالفات

وقد شهد عام 2025 توسعًا في دور هذه الإدارة على مستوى توحيد العقود القانونية، وإطار ضمان الجودة، وتطوير الامتثال التشغيلي، وسياسات الإبلاغ عن المخالفات وتضارب المصالح والإفصاحات.

4- التدقيق الداخلي

يحرص مجلس الإدارة على ضمان استقلالية التدقيق الداخلي، وقد تم تأكيد هذه الاستقلالية من خلال تبعيته المباشرة للجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي. ويؤدي التدقيق الداخلي دورًا جوهريًا في مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها من خلال مراجعة مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات، وتقييم فعالية الرقابة الداخلية، وحماية الموارد، وتحسين كفاءة العمليات.

ومن أبرز مهامه:

- تنفيذ برنامج تدقيق شامل يغطي إدارات الشركة وفروعها وأنشطتها
- مراجعة البيانات المالية والحسابات الختامية
- تقييم فعالية أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر
- اقتراح سبل تطوير الأنظمة ومعالجة أوجه القصور
- مراجعة فعالية الضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- رفع تقارير دورية مباشرة إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة
- التنسيق المستمر مع المدقق الخارجي

5- المدقق الخارجي

يعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ترشيح مدقق خارجي مستقل وذي كفاءة عالية والتعاقد معه بعد الحصول على الموافقات اللازمة، والالتزام بالتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي والجمعية العامة في هذا الشأن.

وقد اعتمدت الشركة سياسة داخلية خاصة بالمدقق الخارجي تحدد آلية ترشيحه وتعيينه وصلاحياته ومسؤولياته، ومن أبرز مهامه:

- تدقيق أصول الشركة وملكيتها والتزاماتها
- تدقيق الحسابات والميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر
- مراجعة الأنظمة المالية والإدارية والرقابة على التقارير المالية
- التأكد من الالتزام بالنظام الأساسي والقوانين والتشريعات ذات الصلة
- مراجعة مدى ملاءمة السياسات والإجراءات الداخلية وتطبيقها
- التأكد من تنفيذ قرارات المجلس ولجنة التدقيق من قبل الإدارة التنفيذية
- تقديم تقريره إلى الجمعية العامة وفقًا للمتطلبات المعتمدة



الإفصاح والشفافية

تلتزم شركة الدار لأعمال الصرافة بمبدأ الإفصاح والشفافية في تعاملاتها مع الجهات الرقابية والمساهمين والعملاء والمراسلين وكافة أصحاب المصالح، وذلك إدراكًا منها لأهمية الإفصاح في ترسيخ الثقة وتعزيز المساءلة ودعم سلامة العلاقة المؤسسية مع الأطراف ذات الصلة.

ويشمل ذلك الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بأعمال الشركة ونتائجها المالية وهيكلها الإداري، إضافة إلى الالتزام بجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة:

وفي هذا الإطار، تلتزم الشركة بما يلي:

1- مصرف قطر المركزي

تلتزم الشركة بجميع متطلبات الإفصاح والتعاون مع مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة الرقابية الرئيسية على نشاطها، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- التعاون الكامل أثناء أعمال التفتيش الدوري أو الخاص
- التجاوب السريع مع المسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- تقديم المستندات والإفصاحات المطلوبة بشأن الدعاوى أو المسائل النظامية عند الطلب
- الحصول على الموافقات المسبقة اللازمة في المسائل التي تستوجب ذلك
- الالتزام بالمتطلبات الخاصة بالمدققين الخارجيين والإسناد الخارجي

2- إدارة شؤون الشركات في وزارة التجارة والصناعة

بصفتها شركة مساهمة خاصة، تلتزم الشركة بالإفصاحات والمتطلبات المقررة بموجب قانون الشركات التجارية وتعديلاته، بما في ذلك:

- تزويد الإدارة المختصة بقوائم أعضاء مجلس الإدارة وبياناتهم
- إرسال إعلانات دعوة الجمعية العامة وفق الأصول
- تزويد الجهة المختصة بالبيانات المالية والتقارير اللازمة
- دعوة ممثل عن الإدارة لحضور اجتماعات الجمعية العامة

3- هيئة الرقابة الشرعية

تحرص الشركة على الحصول على رأي هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بأعمالها وأنشطتها، والتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تلتزم بتزويد الهيئة بالمعلومات والبيانات التي تحتاجها لأداء مهامها وإعداد تقريرها السنوي.

4- المساهمون

تحرص الدار على ضمان حقوق مساهميها في الحصول على المعلومات اللازمة وممارسة حقوقهم المرتبطة باجتماعات الجمعية العامة، والتصويت، ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، والاطلاع على البيانات المالية والتقارير ذات الصلة، وذلك وفقًا للنظام الأساسي والقوانين المعمول بها.

كما تلتزم الشركة بمبدأ المساواة بين المساهمين في الحقوق ذات الصلة، وبسياسة واضحة وشفافة لتوزيع الأرباح وفقًا لما ينص عليه نظامها الأساسي والقرارات المعتمدة من الجمعية العامة.

5- المراسلون والشركاء

تحرص الدار على توفير المعلومات والمستندات اللازمة للمراسلين والشركاء وفقًا للأطر التعاقدية والتنظيمية المعتمدة، بما يعزز مستوى الثقة والشفافية في هذه العلاقات ويواكب المتطلبات التنظيمية الدولية.

6- العملاء

تعتمد الشركة في علاقتها مع العملاء على مبادئ الوضوح والعدالة والنزاهة، وتلتزم بتوفير معلومات دقيقة وواضحة عن خدماتها، وضمان المعاملة المتساوية، وحماية بيانات العملاء وسرية معلوماتهم، وتوفير آليات فعالة لاستقبال الشكاوى والتعامل معها بكفاءة وشفافية.

7- الموظفون

تلتزم الشركة بتوفير بيئة عمل قائمة على العدالة والشفافية واحترام الحقوق، كما تحرص على تطوير الموظفين وتوعيتهم بسياسات الالتزام والسلوك المهني، إضافة إلى توفير قنوات آمنة للإبلاغ عن المخالفات دون التعرض لأي شكل من أشكال الانتقام الوظيفي.

8- المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

تؤمن الشركة بأهمية دورها في دعم المجتمع وتعزيز الممارسات المسؤولة بيئيًا واجتماعيًا، وتسعى إلى دمج الاعتبارات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة ضمن ممارساتها المؤسسية.

وقد تعزز هذا التوجه خلال عام 2025 بحصول الشركة على عدد من الشهادات الدولية في مجالات الجودة والإدارة البيئية والصحة والسلامة المهنية وأمن المعلومات واستمرارية الأعمال، بما يعكس التزامها المستمر بتطوير أنظمتها المؤسسية ورفع مستوى جودة عملياتها.

AL DAR EXCHANGE
الـــدار للـــــصـــــرافـــة



ختامًا

تؤكد شركة الدار لأعمال الصرافة التزامها المستمر بتعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية في مختلف أعمالها وأنشطتها، باعتبارها ركيزة أساسية لدعم الاستقرار المؤسسي وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والانضباط التنظيمي.

وقد شهد عام 2025 مواصلة الشركة تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق نمو متوازن ومستدام، من خلال تطوير بنيتها المؤسسية والتشغيلية، وتعزيز التحول الرقمي، وتوسيع نطاق خدماتها المالية، إلى جانب دعم منظومة الرقابة الداخلية والامتثال.

كما عكس العام تقدمًا ملحوظًا في عدد من المبادرات المؤسسية التي شملت تطوير الهوية المؤسسية للشركة وتعزيز حضورها في السوق المحلي، إضافة إلى توسيع شبكة الفروع، وتطوير الأنظمة التقنية، والحصول على عدد من الشهادات الدولية التي تؤكد التزام الشركة بأفضل الممارسات المؤسسية.

وستواصل الشركة خلال المرحلة المقبلة تطوير سياساتها وأنظمتها المؤسسية بما يواكب المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية، وبما يعزز قدرتها على تقديم خدمات مالية متطورة وآمنة وموثوقة، وتحقيق قيمة مضافة مستدامة للمساهمين والعملاء والمجتمع.

AL DAR EXCHANGE

الـــدار للـــــصـــــرافـــة

تقرير الإفصاحات

يأتي هذا القسم في إطار التزام شركة الدار لأعمال الصرافة بمبادئ الإفصاح والشفافية، وامتثالها للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة، حيث يتضمن أبرز المعلومات المتعلقة بهيكل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واجتماعات المجلس واللجان والبيانات المالية والشهادات المؤسسية خلال عام 2025.

1- السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني

يشغل الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني منصب رئيس مجلس إدارة شركة الدار لأعمال الصرافة منذ 22 أبريل 2015. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة قطر. كما يشغل منذ عام 2006 منصب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر، كما يشغل عضويات ومناصب في عدد من الهيئات والغرف التجارية.

الصفة: رئيس مجلس الإدارة
نسبة الملكية: يملك 1% من أسهم الشركة
مناصب أخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين

سعادة الشيخ خالد بن عيد آل ثاني (ممثل عن شركة عقار للتجارة والمقاولات)

يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الإعلام من جامعة قطر، ويشغل منصب المدير العام لشركة عقار للتجارة والمقاولات منذ عام 2003.

الصفة: نائب رئيس مجلس الإدارة
نسبة الملكية: تملك شركة عقار للتجارة والمقاولات 1% من أسهم الشركة
التصنيف: عضو مستقل تنفيذي
العضويات: -رئيس لجنة الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
-عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت

سعادة الشيخة موزة بنت جبر الأحمد آل ثاني

حاصلة على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال – الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في قطر، وعملت سابقًا خبيرة محاسبة في وزارة العدل ومحاكم غرفة تجارة قطر.

الصفة: عضو غير مستقل غير تنفيذي
نسبة الملكية: تملك 2.9% من أسهم الشركة
العضويات:
- عضو لجنة التدقيق
- عضو لجنة الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

السيد بدر علي يوسف الدرويش

شغل عضوية مجلس إدارة الشركة منذ عام 2018، وهو رجل أعمال يتمتع بخبرة في مجالات العقارات والاستثمارات، وحاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

الصفة: عضو غير مستقل غير تنفيذي
نسبة الملكية: يملك 1% من أسهم الشركة
العضويات:
- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

السيد صالح عبد الله الإبراهيم المناعي

يشغل عضوية مجلس إدارة الشركة منذ عام 2018، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد الدولي من جامعة عين شمس في مصر، وعضو مجلس إدارة ومالك في عدد من الشركات.

الصفة: عضو غير مستقل غير تنفيذي
نسبة الملكية: يملك 1% من أسهم الشركة
العضويات:
- عضو لجنة التدقيق
- عضو لجنة الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

السيد عبدالله حيدر سليمان حيدر (ممثل عن شركة الحيدر انترناسيونال ريل استيت)

عضو مجلس إدارة في الشركة منذ عام 2021، حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة – من جامعة قطر، وعمل سابقًا محاسبًا في مصرف قطر المركزي، ويشغل حاليًا منصب المالك والمدير العام لشركة الحيدر انترناسيونال ريل استيت.

الصفة: عضو غير مستقل غير تنفيذي
نسبة الملكية: تملك الشركة 1% من أسهم الشركة
العضويات:
- رئيس لجنة التدقيق

سعادة الشيخ سلطان بن خليفة آل ثاني (ممثل عن شركة الشرق الأوسط لتطوير الأعمال)

عضو مجلس إدارة في شركة الدار لأعمال الصرافة، حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية سان خوسيه في كاليفورنيا.

الصفة: عضو غير مستقل غير تنفيذي
نسبة الملكية: تملك الشركة 8.5 % من أسهم الشركة
العضويات:
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

2- السير الذاتية للإدارة التنفيذية

الرئيس التنفيذي: السيد جمعة مبارك المعضادي

يتمتع بخبرة واسعة في المجالين المالي والمصرفي، حيث عمل في مصرف قطر المركزي خلال الفترة من 1994 حتى 2010، وتولى خلالها عدة مناصب من بينها مفتش على البنوك ورئيس قسم شركات الصرافة والتمويل والاستثمار والصناديق الاستثمارية.

ومنذ عام 2010 يتولى الإدارة التنفيذية لشركة الدار لأعمال الصرافة، حيث ساهم بالتعاون مع مجلس الإدارة في تطوير أعمال الشركة وتعزيز التزامها بالقوانين والتعليمات التنظيمية وتوسيع نطاق خدماتها المالية.

نائب الرئيس التنفيذي: السيد محمد أمجد موسى

حاصل على دكتوراه في المالية، وقد شغل منذ عام 2010 منصب مدير العمليات في شركة الدار لأعمال الصرافة. وخلال مسيرته المهنية، تولى مسؤولية إدارة العمليات والخزينة، والمساهمة في تطوير وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التنفيذية، بما دعم نمو الإيرادات وتحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع نطاق النشاط داخل دولة قطر وخارجها.

3- اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2025

عقد مجلس الإدارة اجتماعاته الدورية خلال عام 2025 وفقًا للنظام الأساسي للشركة والتعليمات التنظيمية المعتمدة، مع الالتزام بمتطلبات النصاب القانوني وآليات الدعوة والانعقاد وتوثيق المحاضر والقرارات حسب الأصول.

رقم الاجتماع	التاريخ	نوع الاجتماع	نسبة المشاركة
الأول	16 فبراير 2025	بالتمرير	100%
الثاني	25 مارس 2025	حضور	100%
الثالث	14 ابريل 2025	حضور	100%
الرابع	21 مايو 2025	بالتمرير	100%
الخامس	3 يوليو 2025	حضور	100%
السادس	13 اوكتوبر 2025	حضور	100%
السابع	23 اوكتوبر 2025	بالتمرير	100%
الثامن	15 ديسمبر 2025	حضور	100%

4- اجتماعات اللجان خلال عام 2025

باشرت لجان مجلس الإدارة أعمالها خلال عام 2025 بصورة منتظمة وفق اختصاصات كل لجنة وميثاقها المعتمد، وناقشت الموضوعات الداخلة ضمن نطاق مسؤولياتها، ورفعت توصياتها ومرئياتها إلى مجلس الإدارة حسب الأصول .

لجنة التدقيق

رقم الاجتماع	التاريخ	نسبة المشاركة
الأول	16 فبراير 2025	100%
الثاني	18 مايو 2025	66%
الثالث	15 سبتمبر 2025	100%
الرابع	19 نوفمبر 2025	66%

لجنة الترشيحات والمكافآت

رقم الاجتماع	التاريخ	نسبة المشاركة
الأول	24 فبراير 2025	100%

لجنة الحوكمة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

رقم الاجتماع	التاريخ	نسبة المشاركة
الأول	15 سبتمبر 2025	100%
الثاني	19 نوفمبر 2025	66%

5- الإفصاحات المالية

البيان	القيمة
إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا	1.287.967 ر. ق.
الأرباح الموزعة	45.000.000 ر. ق.
الدعاية والتسويق	530.000 ر. ق.
المسؤولية الاجتماعية	25.000 ر. ق.
البيانات المالية	تم نشر البيانات المالية في الصحف وعلى الموقع الإلكتروني للشركة

6- الشهادات والاعتمادات المؤسسية

خلال عام 2025، حصلت شركة الدار لأعمال الصرافة على عدد من الشهادات الدولية المعتمدة، وهي:

ISO 9001:2015

ISO 14001:2015

ISO 45001:2018

ISO 27001:2015

ISO 20000-1:2018

ISO 22301:2019

ويعكس ذلك التزام الشركة بتطبيق أفضل الممارسات في مجالات الجودة، والإدارة البيئية، والصحة والسلامة المهنية، وأمن المعلومات، وإدارة الخدمات، واستمرارية الأعمال.

7- المخالفات

خلال سنة 2025، لم تسجل بحق الشركة أية مخالفات أو جزاءات أو غرامات ذات أثر جوهري على أعمال الشركة أو مركزها المالي، كما لم ترصد أية تجاوزات من شأنها التأثير بصورة جوهرية على استمرارية الأعمال أو سلامة الوضع المؤسسي للشركة.

8- النزاعات والدعاوى

حتى نهاية عام 2025، لا توجد بحق الشركة أية دعاوى أو نزاعات جوهرية قائمة مع أي طرف من شأنها التأثير على أعمال الشركة أو مركزها المالي.

AL DAR EXCHANGE
الـــدار للـــصـــرافـــة

Your Perfect Partner
For Financial Solutions
شريكك المثالي للخدمات المالية

